

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

11 صفر 1439 - 31 أكتوبر 2017





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4



1

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• الأحوال المدنية“ تطوّر النسخة الثالثة لبطاقة الهوية بتقنيات

حديثة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/25046528>

الرياض - الحياة

كشفت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية عن دراسة لتطوير النسخة الثالثة لبطاقة الهوية السعودية بتقنيات حديثة، وذلك لمواكبة التحول الإلكتروني، نافية ما تم تداوله، خلال الفترة الماضية عن الاستغناء عن الصورة الشخصية للهوية. وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي أخيراً أنباء عن إطلاق إصدار جديد من بطاقة الهوية المدنية مطلع الشهر الهجري المقبل، بتقنية «نانو» الذكية، والاستغناء عن الصورة الشخصية. وأكدت وكالة وزارة الداخلية السعودية العمل على تطوير بطاقة الهوية السعودية الحالية، وذلك بتقنيات حديثة، وإضافة عدد من الخصائص التقنية، لمواكبة التحول الإلكتروني، مشيرة إلى أن ما تم تداوله أخيراً عن مواصفات للبطاقة الجديدة «غير دقيق». وأوضح المتحدث الرسمي باسم وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية محمد الجاسر أن ما يتم تداوله، في وسائل التواصل الاجتماعي حيل تغيير شكل بطاقة الهوية الوطنية، وأنها ستصبح من دون صورة، غير دقيق، مشيراً إلى أن الوكالة تعمل حالياً مع الجهات المعنية على تطوير بطاقة الهوية الوطنية بإضافة مجموعة من الخصائص، لمواكبة التحول الإلكتروني والتطورات الحاصلة في مجال الوثائق الثبوتية، مؤكداً أنه سيتم إعلان الشكل الجديد حال اعتماده. وأكد الجاسر أن هذه التطورات تأتي لمواكبة توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠، في عملية استثمار التقنيات الحديثة وتوسيع نطاق الخدمة المقدمة للمواطن.

ويستخدم السعوديون في الفترة الحالية الإصدار الثالث من بطاقة الهوية الوطنية، إذ أصدرت الوكالة منذ بدء التعامل ببطاقة الهوية ثلاث إصدارات، بدأت ببطاقة البلورaid التي انتهت صلاحيتها في العام الهجري الماضي، ثم أصدرت الوكالة بطاقة الهوية بشريحة خلفية وصورة ملونة، واقتصرت على الرجال فقط، والإصدار الثالث الذي يتم التعامل به يمتاز ببطاقة ذات شريحة خلفية وصورة غير ملونة، في ما تعمل الوكالة حالياً على تطويره. ويمتاز الإصدار الأخير من بطاقة الأحوال الشخصية بشريحة إلكترونية لتخزين المعلومات، إضافة إلى ترميز أحادي الأبعاد يتضمن رقم السجل المدني، ما يسهل قراءته ويحد من أخطاء الإدخال، إضافة إلى شريط ضوئي يحوي معلومات المواطن وصورته.

يذكر أن بطاقة الأحوال الشخصية هي وثيقة رسمية للمواطن السعودي، تستخدم تقنية البطاقات الذكية، وتقوم مقام عدد من الوثائق الصادرة من الأحوال المدنية (بطاقة الأحوال - دفتر العائلة - مستخرجات الحاسب (برنت) - شهادات الميلاد)، وكانت المملكة تتعامل سابقاً مع دفتر النفوس بمثابة وثيقة رسمية للتعريف بالمواطن، ثم بعد ذلك حفيظة النفوس التي تعتبر استمراراً لدفتر النفوس، مع عمل بعض التحسينات والإضافات، وأضيف إليها مكان لتسجيل النفوس التابعة لصاحب البطاقة، وأيضاً أضيفت إليها صفحات لتسجيل الوقائع والتعديلات التي تتم خلال عمر صاحب الحفيظة، ثم بطاقة الأحوال المدنية، التي صدرت بعد دخول الحاسب الآلي، وجعلت وسيلة لإثبات الشخصية فقط. وتم استخدام دفتر العائلة، الذي يعد وثيقة صدرت مع صدور بطاقة الأحوال المدنية، لإثبات التابعين من أولاد وزوجات، وما يحدث لهم واقعات مدنية مختلفة، وأخيراً بطاقة الهوية الوطنية.

• التخصصات الصحية“ تعين أول امرأة قيادية في الهيئة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/25046529>

الرياض - أبكر الشريف

عينت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية منال الناصر مديراً تنفيذياً للتطوير المهني في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية التي تعمل على حماية وتعزيز الصحة في المملكة من خلال الكفاءات الصحية المؤهلة على أعلى المعايير والممارسات. ويأتي هذا التعيين وفقاً للهيئة في إطار استقطاب الكوادر القيادية التي من شأنها تحقيق أهداف الهيئة في الارتقاء بالخدمات المقدمة للممارسين الصحيين، مشيرة إلى أن الناصر لها باع طويل في المجال الصحي، خصوصاً في مجال إدارة التمريض والإدارة الصحية بشكل عام وإدارة التعليم الطبي المستمر والمحاكاة السريرية بشكل خاص. وحصلت الناصر على بكالوريوس في التمريض من جامعة الملك فيصل وماجستير في إدارة الرعاية الصحية من جامعة سري في المملكة المتحدة، وعلى وشك إنهاء درجة الدكتوراه في التعليم الطبي المستمر. فيما تقلدت العديد من المناصب القيادية في عدد من المنظمات الصحية والجامعات الرائدة، إذ كانت مديرة للمتابعة الطبية في مدينة الملك فهد، ومديرة مركز تدريب الدراسات العليا في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز في وزارة الحرس الوطني. كما عملت مديرة للدراسات العليا والابتعاث في مستشفى الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعي، وكان آخرها عملها مديراً تنفيذياً لمركز المحاكاة وتنمية المهارات في جامعة الأميرة نورة، ولديها العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في هذا المجال، كذلك شاركت في إعداد وتنظيم وتطوير الفعاليات التدريبية والتعليمية على مدى السنوات العشر الماضية، وأسهمت في الكثير من اللجان العلمية والتنظيمية للمؤتمرات المحلية والإقليمية. وقدمت أيضاً العديد من أوراق العمل وكمتمحدث في عدد كبير من المؤتمرات الطبية محلياً وإقليمياً وعالمياً، إضافة إلى إسهامها في عدد من الأبحاث الخاصة بالتعليم الطبي المستمر وتدريب دعم الحياة وتم نشرها في مجلات علمية محكمة. وعلى صعيد الجودة وتحسين الأداء، تعتبر الناصر أول مراجع معتمد ومقيم مستشفيات ومدرّب مقيمين من المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية. كما أنها عملت كمحاضر غير متفرغ في جامعة الملك سعود لمنهج إدارة الجودة الصحية والإدارة الصحية، إضافة إلى أنها عملت في العديد من اللجان المحلية والوطنية المختلفة. وشاركت في تطوير العديد من الخطط الاستراتيجية في مدينة الملك فهد والشؤون الصحية بالحرس الوطني، وجامعة الأميرة نورة وكان آخرها مع نزاهة.

• الشورى“ يطالب • الاتصالات“ بتعويض المواطنين عن سوء

الخدمات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/25045238>

الرياض - سعاد الشمراني

طالب عضو مجلس الشورى الدكتور حسين المالكي بتعويض المواطنين عن سوء خدمات الاتصالات في المناطق التي لا تصل إليها الخدمة بجودة عالية، فيما انتقد الدكتور عبدالله الحربي وجود 50 في المئة من الوظائف شاغرة في وزارة

الاتصالات وتقنية المعلومات، وقال: «هذا أمر مستغرب جداً نظراً إلى وجود أعداد كبيرة من خريجي كليات الحاسب وتقنية المعلومات في المملكة، والذين ما زالوا عاطلين».

وطالب الحربي بتعديل توصية لجنة الاتصالات ومطالبة الوزارة بسرعة شغل هذه الوظائف بالشباب السعودي، وفق خطة زمنية محددة، وقال: «على رغم أن الوزارة تبذل جهداً في برنامج تأهيل الكوادر الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فما زال هناك عجز واضح وكبير في الشباب السعودي المؤهل للعمل في المجالين، وخصوصاً في مجال تقنية المعلومات، الذي أصبح يقود العالم في شتى المجالات، ولا شك في أنه سيكون أحد المرتكزات المهمة للمملكة في تنفيذ برنامج التحول الوطني 2020، وتحقيق الرؤية 2030». جاء ذلك خلال مناقشة المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن التقرير السنوي للوزارة، في جلسة أمس (الاثنين).

وتابع: «أقترح على اللجنة تقديم توصية تطالب الوزارة بعمل دراسة شاملة عن الوضع الراهن لقطاع تقنية المعلومات، من حيث الكوادر البشرية، على أن تدعم الدراسة بإحصاءات موثقة عن القوى العاملة في القطاع، تشمل وصفاً شاملاً للعاملين من حيث المعلومات الشخصية، والمؤهلات، والوظيفة، والدورات، والجهة التي يعمل بها، وغير ذلك».

ورأى الحربي أن مخرجات هذه الدراسة ستسهم في بناء مشروع وطني لتأهيل الشباب الوطني من الجنسين في مجالات البرامج والنظم والتقنيات الحديثة، ومن ذلك على سبيل المثال الذكاء الاصطناعي، وتطبيقات الأجهزة الذكية، وبرمجيات النظم المؤسسية الكبيرة، وبرمجيات مواقع التواصل الاجتماعي، وتقنيات وبرامج الصحة الإلكترونية، وغيرها من تقنيات مهمة. واقترح الحربي على الوزارة أن تبني شراكة مع الجامعات أو المعاهد التقنية المميزة، وتبتعث المميزين من الشباب، للحصول على دورات تدريبية مهنية طويلة في مجالات النظم والبرامج والتقنيات الحديثة، كما أنه يمكن إنشاء معاهد خاصة لتقديم «دبلومات» مهنية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات كافة.

وطالب بأن تتولى الوزارة سن تشريعات حكومية تهدف إلى دعم وحماية التطبيقات والبرامج والنظم المطورة محلياً، وباستخدام برمجيات النظم مفتوحة المصدر، وذلك بهدف تمكين صناعة البرامج والنظم من المنافسة مع ما يتم استيراده من الشركات العالمية، التي تستحوذ على أكثر من 80 في المئة من الإنفاق في مجال تقنية المعلومات، وخصوصاً من الجهات الحكومية.

وزاد: «الوزارة ذكرت في تقريرها أنها أسهمت في تطوير تطبيقات مؤسسية كبيرة مشتركة لخدمة القطاعات الحكومية، وذكرت على ذلك مثال نظام الاتصالات الإدارية الإلكتروني، وأنه مطبق في الوزارة، وبرنامج «يسر»، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وكما هو معلوم فإن هذه الجهات تابعة للوزارة، والسؤال: هل هناك جهات أخرى تستطيع النظام قريباً؟ وكما عددها؟ ولماذا لا يتم وضع النظام على سحابة حاسوبية تابعة للوزارة، وتعطى كل جهة حكومية إمكان العمل على النظام بكل خصوصية وأمان؟».

وبين أن هذا النموذج يمكن أن يعمم على جميع التطبيقات المؤسسية المشتركة، مثل تطبيق نظام تخطيط وإدارة الموارد الحكومية، ونظام الأرشفة الإلكترونية، ونظام البصمة، وغيرها من الأنظمة المشتركة.

وقال الحربي ذكرت الوزارة أن أحد التحديات التي يواجهها برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية (يسر) هو عدم وضوح الجهة الراعية المسؤولة عن متابعة الجهات الحكومية في تنفيذ ضوابط وتعليمات التعاملات الإلكترونية الحكومية، وعلى حد علمي هناك عدد من الأنظمة والقرارات أصدرها مجلس الوزراء، دعمت عمل البرنامج منذ أكثر من 10 سنوات، والسؤال: «ألم توفر هذه الأنظمة والقرارات البنية التشريعية والقانونية التي تمنح البرنامج الصلاحيات لمتابعة الجهات في تنفيذ ما ذكر؟».

تسوية 23 ألف قضية للعمالة المنزلية العام الماضي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/25045240>

الرياض - الحياة

كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ممثلة في الإدارة العامة للجان الفصل في دعاوى عمال الخدمة المنزلية عن تسوية 23 ألف قضية لمنازعات حقوقية تخص أطرافاً من عمال الخدمة المنزلية خلال العام الماضي. وأوضح المتحدث باسم الوزارة خالد أبا الخيل أنه تمت تسوية 12727 قضية منتهية بالصلح، وإصدار 7329 قراراً، في حين تم إصدار 2579 قراراً منتهياً بالتنازل. وأشار إلى أن الإحصاءات الصادرة من لجان الفصل في دعاوى عمال الخدمة المنزلية، وذلك بحسب الدعاوى المقامة، أظهرت تسجيل 3852 قضية إخلال بالتزامات العقد، و3435 قضية عدم رفع الأجور، فيما سجلت 9010 دعاوى رفض أو ترك العمل. إلى ذلك، تسعى الإدارة العامة للجان الفصل في دعاوى عمال الخدمة المنزلية والتي تبلغ 38 لجنة موزعة على مناطق ومدن المملكة، لتحقيق أهدافها عبر مسارات استخدام أفضل البرامج الآلية لاستقبال الدعاوى والتبليغ وضبط الدعاوى والبت فيها، والتنسيق والتواصل مع الجهات ذات الصلة لتقديم أفضل الخدمات بدقة ومرونة تامة من خلال المكتب الفني بالإدارة، وتدريب منسوبي اللجان على أفضل الوسائل الإجرائية والقضائية، وإعداد برامج للأرشفة الإلكترونية لاستخلاص السوابق القضائية والاستفادة منها في الدعاوى وتكوين خلفية لمنسوبي اللجان حالياً ومستقبلاً.



سعود القحطاني: توطين الوظائف التقنية بنسبة 100% في

القريب العاجل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1634248>

متابعة - الرياض الإلكتروني

تعهد سعود القحطاني المستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الدراسات والشؤون الإعلامية ورئيس اتحاد الأمن الإلكتروني والبرمجيات، بأن يكون لاتحاد الأمن الإلكتروني والبرمجيات وقفة جادة بخصوص توطين الوظائف التقنية بالمملكة بنسبة 100% في القريب العاجل. وقال القحطاني في تغريدة عبر حسابه في تويتر الليلة، من المؤسف وجود أجنبي في إدارة تقنية المعلومات في جهة حكومية أو حتى خاصة، شبابنا أكثر مهنية واحترافية وتعليماً، هذا الأمر يجب أن يتغير قريباً. وأضاف: كل الحجج التي سمعتها بتبرير وجود الأجانب بإدارات تقنية المعلومات أقل ما يقال عنها أنها غير مقنعة، توجيهات القيادة الكريمة واضحة في هذا الصدد. وتابع: ليس فقط لدى الجهات الحكومية بل حتى البنوك تجد "الآي تي" أغلبية إن لم يكن كله أجنبي، نتمنى استغلال أبنائنا الاستغلال الأمثل ليظهروا ما بداخلهم من إبداع.

وختم تغريداته: سوف يكون لاتحاد الأمن الإلكتروني والبرمجيات وقفة جادة بخصوص توطين الوظائف التقنية 100٪
بإذن الله بالقرب العاجل.



«الشورى» يوافق على مشروع نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر 2017م
<http://www.alriyadh.com/1633997>

الرياض - واس
وافق مجلس الشورى على مشروع نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله المعاد إلى المجلس لدراسته استناداً إلى المادة (17) من نظام المجلس.
وقد استهل المجلس جلسته العادية الحادية والستين من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التي عقدها اليوم برئاسة مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان بالاستماع إلى تقرير اللجنة الأمنية الذي تلاه نائب رئيس اللجنة الأستاذ عطا السبيتي , تجاه مواد التباين بين المجلس والحكومة بشأن مشروع نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى الدكتور اللواء محمد بن فيصل أبو ساق.
وتقضي المادة (17) من نظام المجلس بأن: (ترفع قرارات مجلس الشورى إلى الملك ويقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء إذا اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، إذا تباينت وجهات النظر في المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبيدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه.)
وبعد أن استمع المجلس إلى العديد من المداخلات التي عرض خلالها عدد من الأعضاء آرائهم بشأن مواد التباين والاستماع إلى وجهة نظر الحكومة التي بينها معالي وزير الدولة , وبعد الاستماع إلى رأي اللجنة وافق المجلس على مشروع النظام بالصيغة المرفقة والتي تشمل عدداً من التعديلات.
وكان مجلس الشورى قد وافق خلال جلسته العادية التاسعة والخمسين من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التي عقدها اليوم على مشروع النظام.
بعد ذلك انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1436 / 1437 هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.
وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها للمجلس وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بوضع خطة تنفيذية ومؤشرات أداء لتحويل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى صناعة وطنية منتجة وبكواتر سعودية خلال فترة زمنية محددة وتضمن تقريرها القادم ما تم إنجازه.
كما طالبت اللجنة في توصياتها الوزارة بدراسة فصل مؤسسة البريد السعودي عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات , بحيث يتم ربط الجزء التنظيمي للبريد بهيئة النقل العام , وتحويل الجزء التشغيلي والتجاري إلى شركة تتبع لصندوق الاستثمارات العامة.
ودعت اللجنة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للإسراع في وضع مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن لوحة قياس الأداء الوطني.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش طالبت إحدى عضوات المجلس بتأسيس مراكز للتخزين السحابي لحماية بيانات الجهات الحكومية من الهجمات الإلكترونية , في حين دعا أحد الأعضاء إلى سرعة استقطاب وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لخريجي الحاسب وتقنية المعلومات لوظائفها الشاغرة.

بدوره طالب أحد الأعضاء بتعويض المواطنين عن سوء خدمات الاتصالات في المناطق التي لا تصلها الخدمة بجودة عالية، في حين رأى آخر فصل الجانب التشغيلي لمؤسسة البريد وإنشاء هيئة عامة لتنظيم قطاع البريد. وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرهما إلى المجلس في جلسة قادمة.



«الرقابة» تفتح تحقيقاً لفك لغز المعلمة الوهمية بـ حساب

المواطن»

الزوج يكشف التفاصيل ويلجأ للقضاء

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر 2017 م
<http://www.al-madina.com/article/546417>

عبد الله الزهراني - الدمام
علمت «المدينة» من مصادرها أن هيئة الرقابة والتحقيق بالمنطقة الشرقية، فتحت تحقيقات موسعة في واقعة تعيين ربة مواطنة كمعلمة منذ 17 عاماً، وأنها استدعت زوج المواطنة؛ للاستماع إلى إفادته، ووعدت بإظهار نتائج التحقيق فور الانتهاء من التحقيقات والإجراءات اللازمة.
وكشف زوج ربة المنزل المعنية معلمة، شرف الغامدي، لـ «المدينة»، تفاصيل الواقعة قائلاً: «القصة بدأت عندما تخرجت زوجتي من كلية الأحساء، وتقدمت إلى وظيفة في عام 1418 هـ، ولم يتم قبولها، وعند إقرار برنامج حافز لإعانة العاطلين، قدمت عليه، ورفضت أيضاً، والسبب أن المذكورة موظفة، وبعدها تركنا الموضوع لعدم إفصاح برنامج حافز، عن مكان وظيفة زوجتي، رغم كثرة الإلحاح على ذلك دون جدوى.»
وأضاف الغامدي: «جاء حساب المواطن، بعد التقديم عليه، وصلتنا رسالة مفادها، الإفصاح عن الدخل الآخر، وبعد أن تواصلنا مع حساب المواطن، أفادونا بأن لدينا دخلاً آخر، وحاولنا أن نعرف منهم ما هو الدخل الآخر، لكن دون جدوى، وبعدها اكتشفت أن زوجتي معلمة في مدينة جدة، وتأكدنا من ذلك برقم السجل المدني، بالاسم الرباعي لزوجتي أمل سالم أحمد الغامدي من مواليد مدينة بقيق، وهو ما لا نعلم كيف حدث.
وتابع الزوج: «اكتشفنا أن زوجتي موظفة منذ عام 1422 هـ، في مدينة الباحة، ومن ثم تم نقلها إلى مدينة جدة عام 1430 هـ، على المستوى الخامس، وما زالت على رأس العمل إلى اليوم»، مضيفاً: «توجهت لوزارة التعليم في شهر رمضان الماضي، التي وعدت بالنظر في الموضوع والرد وهو ما لم يحدث، وما يضطرني للجوء إلى القضاء.»
من جانبها أكدت وزارة التعليم، على لسان متحدّثها مبارك العصيمي، وقوع تشابه في الاسم الرباعي مع ربة المنزل، أمل الغامدي؛ وهو ما كشفه «حساب المواطن»، مشيراً إلى أن سجلات الوزارة، تضم موظفة الاسم نفسه، وهي من منسوبات الوزارة، وتعمل معلمة منذ سنوات.
وقال المتحدّث: «لا يوجد لربة المنزل التي تم تداول برنت باسمها أي بيانات في وزارة التعليم، أما من حصل لها تحسين مستوى في «تعليم الباحة» ونقلها إلى جدة بعد تحسين مستواها، فهي موظفة فعلية بالوزارة لكن هناك تشابه في الأسماء.

«7» وسائل للحفاظ على أبناء المطلقين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 11 صفر 1439هـ - 31 أكتوبر 2017م
<http://www.alyaum.com/article/4212717>

د. جاسم المطوع

بعض المطلقات بعد الانفصال تشعر طفلها بالذنب إذا ذهب عند والده أثناء الإجازة الأسبوعية لأنه ابتعد عنها، وإذا دخل عليها ومعه هدايا أو ألعاب من والده فإنها تكسر الألعاب وترميها بالأرض انتقاماً من طليقها، وبعض الآباء يعاملون أطفالهم بعد انفصالهم بنفس الطريقة، فهم يغسلون دماغهم كرهاً ضد أمهم وقت الرؤية والزيارة، مثل هذه المواقف مرت علي كثير في الأسر المطلقة، وقليل ما نجد أسراً مطلقة متفاهمة حول تربية الأبناء ولديها خطة تربوية واضحة. مثل هذه التصرفات تجعل الطفل يعيش الشعور بالغربة بين والديه، وهي شكل من أشكال العنف والدمار النفسي للطفل، لأن من أبسط حقوق الطفل أن يعيش بحبة والديه حتى ولو حصل الانفصال بينهما، فكك الرباط الزوجي لا يلغي الرباط الوالدي مهما كانت أسباب الانفصال والطلاق، والأصل أن تكون الرؤية والزيارة للأبناء أسبوعية وتقدر بحسب عمر الطفل، وفي بعض الحالات الخاصة ننصح بأن نقلل من وقت زيارة الأب بسبب سوء سلوكه كأن يتعاطى المخدرات أو يدمن على شرب الكحول أو قد يكون الأطفال عند أبيهم وتكون الأم سيئة السلوك والسمعة، ففي مثل هذه الحالات ننصح بتقليل الزيارة أو أن تكون الزيارة في بيت الجد والجدة حتى نحمي الأطفال من الانحراف والفساد. فالطفل ينبغي أن نشعره دائماً بأنه محبوب ونبين له أن الخلاف والاتفاق من سنن الحياة، ونشجعه على أن يفصل بين مشاعره تجاه والديه ومشاعر أمه تجاه أبيه أو أبيه تجاه أمه، قد يكون هذا الأمر صعباً تربوياً ولكن لا بد أن نبين له ونكرر عليه هذا الفهم، فالطفل عندما يسمع كلاماً سلبياً أو شيئاً عن أحد والديه فإنه يفهم أنه هو كذلك شخص سيئ وغير مرغوب فيه، فيتحول لطفل عدواني أو منتقم حتى في علاقاته الاجتماعية مع أقرانه، ومن الوسائل التي تشعر الطفل في الأسرة المنفصلة بالاعتزاز أن يطلب منه أحد والديه التجسس على الآخر أو حرمانه من رؤية أحد والديه أو رفض أي هدايا أو عطايا من أمه أو أبيه أو أن يميل إلى أحد والديه على حساب الآخر أو أن يسمع كل يوم كلمات سيئة وسلبية وشتما تجاه أحد الأبوين. وفي حالة لو كان الأطفال بحضانة أمهم فإننا ننصح والدهم بـ (7) وسائل تحافظ على صحتهم النفسية وهي: أولاً، أن يعبر لهم عن حبه وسعادته برويتهم وقت الزيارة، وثانياً، أن يتواصل معهم بالرسائل والاتصال بشكل يومي، وثالثاً، ألا يعطيهم كل ما يطلبونه بحجة أنه يعوضهم عن النقص في رؤيتهم حتى لا يجعل الطلاق سبباً في دلعهم ودلالهم وتمردهم، ورابعاً، أن يستمر بالنفقة على أولاده ولا يشعرهم بأن أمهم تنفق عليهم، فكم من أسرة أعرفها خسر الأب علاقته بأبنائه وصاروا يكرهونه؛ لأنه أهملهم وكان لا ينفق عليهم فضحت الأم من وقتها ومالها من أجلهم فحاربوا أباهم وقاطعوه، وخامساً، في حالة لو واجه الأبناء والدهم بأخطائه فلا بد أن يجيبهم ويفند الشبهات ضده، وسادساً، لو شعرت بأن ابنك المراهق لا يتحدث معك أو مع أمه ولم تستطع الدخول إلى قلبه فلا مانع من أخذه لمختص يفرغ له ما في نفسه ويعرف مشكلته، وسابعاً، وأخيراً اللجوء للمحكمة كآخر دواء لو أساء الأب أو أساءت الأم التربية فتسحب الحضانة من المسيء.

حوار على الصامت حول «حساب المواطن»!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 صفر 1439هـ - 31 أكتوبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/naif-moalla/25044888>

نايف معلا

وقفت على الكثير من الآراء والتعليقات حول «حساب المواطن»، ووجدت أن منها ما هو مدفوع بالتوجس والقلق، ومنها ما ينطوي على تطلعات ذات سقف مرتفع جداً، ومنها ما ينطلق من أسس موضوعية! من حقنا جميعاً أن نعبر عن آرائنا وشواغلنا، ولكن قبل ذلك، من واجبنا أن ننطلق من تصورات صحيحة لهذا البرنامج وأهدافه، حتى نكون مطمئنين وواقعيين وموضوعيين! كنا نتطلع إلى خروج أحد القائمين على البرنامج في وسائل الإعلام، وإيضاح كل ما يلزم إيضاحه، أهداف البرنامج، ومعايير، وطرائق وآليات تنفيذه، ومواعيده...، ولكن لم نر ظهوراً إعلامياً لهم إلا من خلال بيانات وتصريحات مقتضبة تتراوح بين إخبار ناقص أو نفي جامد!

لماذا أنشئ حساب المواطن؟
أنشئ - بحسب ما أعلن عنه - لحماية الأسر السعودية من الأثر المترتب على تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه بعد رفع الدعم الحكومي عنها وغير ذلك من الإصلاحات، أي أن ما كانت تدفعه الدولة عن المواطن عند شراء منتجات الطاقة والمياه في إطار الدعم الحكومي لها، سيتقاضاه (نقداً) من برنامج «حساب المواطن»، وبالتالي يُفترض ألا تتأثر اقتصادياته بزيادة أسعار منتجات الطاقة والمياه بعد رفع الدعم عنها، بل قد يوفر مما تقاضاه من «البرنامج» في حال ترشيد استهلاكه لتلك المنتجات، وهذا أحد الأهداف المعلنة للبرنامج.

لماذا يُرفع الدعم الحكومي عنها؟
لأن الجميع يستفيد منه بلا استثناء، التجار، والأثرياء، وذوو الدخل المحدودة أو المنخفضة، والمواطنون، والمقيمون...، مما ترتب عليه عدم عدالة توزيع هذه المنافع.

هل هذا تمييز عنصري ضد المقيمين؟
اطلاقاً، فبحسب الاتفاق الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965 (CERD)، فإن أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل بين المواطنين وغير المواطنين لا يدخل في مفهوم التمييز العنصري.

ما الذي نتطلع إليه من حساب المواطن؟
أن يغطي الكلفة الإضافية المترتبة عن رفع الدعم عن منتجات الطاقة والمياه وغيرها من التدابير الإصلاحية المزمع اتخاذها، بشكل كامل.

ما هي الوسائل المثلى لتحقيق هذا التطلع؟
لن يعدم المسؤولون عن البرنامج وسيلة لتحقيق هذا التطلع الذي لا يرتفع سقفه عن سقف الهدف الذي أنشئ من أجله البرنامج! المهم ألا يعيدوا لنا التجارب المريرة السابقة مع كثير من القرارات والخطط التي تصب في مصلحة المواطن وتستهدف رفاهه، فأفرغها من جوهرها حاملو العقلية العتيقة المتخصصة في التلغيف على المواطن! أقرب مثال «حافز» الذي صدر على أنه إعانة للعاطلين عن العمل، فصار حافزاً للبحث عن العمل، وما ترتب على ذلك من شروط صارمة وتحديث دوري من دون مراعاة لظروف المواطنين وحسم ونحوه! وهذا - في تقديري - ما جعل حساب المواطن لدى البعض مثار توجس وقلق!

لماذا كل هذه الشروط في حساب المواطن؟
من المنطقي جداً، أن يقف المسؤولون عن البرنامج على أدق التفاصيل، ومن أهمها دخل الأسرة وعدد أفرادها وحالاتهم الاجتماعية وغيرها، لأن ذلك من أوضح المعايير التي سيتم على أساسها تحديد المبلغ النقدي الذي يستحقه كل مستفيد. ما علاقة دخل الزوجة؟ فعلاً، لا أرى مناسبة إدماج دخل الزوجة ضمن معايير تحديد المبلغ النقدي المستحق، لأن الرجال باختصار هم، المكلفون شرعاً - وقضاً عند الاقتضاء - بالنفقة! أخيراً، لماذا تضمن نموذج تعبئة البيانات تهديداً لكل من يدلي بمعلومات غير صحيحة؟

التوعد بتطبيق القانون في حال ارتكاب عمل مجرم أو مخالفة ليس تهديداً، ولكن قيل ذلك، لماذا تسأل هذا السؤال؟ الخلاصة، إذا طُبِّق هذا «الكلام» على أوضاع الواقع تطبيقاً فاعلاً، فإن «حساب المواطن» سيكون من أنجح البرامج التي أطلقت في إطار الرؤية الوطنية 2030، ليس هذا فقط، بل سيعتبر أحد الممارسات الفضلى في مجال حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، وسينتزع «الإشادة» حتى من أولئك الذين يعارضون رفع الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة والمياه! لأنه - باختصار - يقوم على فكرة العدالة (عدالة توزيع المنافع) وليس (المساواة المطلقة) التي تبدو فيها العدالة مظهراً خارجياً ينطوي على كثير من الظلم أو الإجحاف! فضلاً عن أن هذا البرنامج يعزز المبدأ الذي ينص على أن «الإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه». (إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية 1986).

كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
11 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر
2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25045248>



عكاظ
لبنان الحقيقية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11
صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر
2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1585394>